

هدى السارى مقدمة فتح البارى شرح صحيح البخارى

وقد أخرجه في صحيحه كما سأليتني بيانه ومثال ما هو حسن صالح للحجارة قوله فيه وقال بهز بن حكيم عن أبيه عن جده ۚ أحق أن يستحيا منه من الناس وهو حديث حسن مشهور عن بهز أخرجه أصحاب السنن كما سأليتني ومثال ما هو ضعيف بسبب الانقطاع لكنه منجبر بأمر آخر قوله في كتاب الزكاة وقال طاوس قال معاذ بن جبل لأهل اليمن ائتوني بعرض ثياب خميس أو لبيس في الصدقة مكان الشعير والذرة أهون عليكم وخير لأصحاب محمد صلى الله عليه وسلم فإسناده إلى طاوس صحيح إلا أن طاوسا لم يسمع من معاذ فأما ما اعترض به بعض المتأخرین بنقضه هذا الحكم في صيغة الجزم وأنها لا تفيق الصحة إلى من علق عنه بأن المصنف أخرج حديثا قال فيه قال عبد الله بن الفضل عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تفاصلوا بين الأنبياء الحديث فإن أبو مسعود الدمشقي جزم بأن هذا ليس ب صحيح لأن عبد الله بن الفضل إنما رواه عن الأعرج عن أبي هريرة لا عن أبي سلمة ثم قوي ذلك بان المصنف أخرجه في موضع آخر موصولا فقال عن عبد الله بن الفضل عن الأعرج عن أبي هريرة انتهى فهذا اعتراف مردود والقاعدة صحيحة لا تنتقض بهذا الإيراد الواهي وقد روى الحديث المذكور أبو داود الطيالسي في مسنده عن عبد الله بن الفضل عن أبي سلمة عن أبي هريرة كما علقه البخاري سواء فبطل ما ادعاه أبو مسعود من أن عبد الله بن الفضل لم يروه إلا عن الأعرج وثبت أن لعبد الله بن الفضل فيه شيخين وسنزيد ذلك بيانا في موضعه إن شاء الله تعالى والصيغة الثانية وهي صيغة التمريض لا تستفاد منها الصحة إلى من علق عنه لكن فيه ما هو صحيح وفيه ما ليس بصحيح على ما سنبينه فأما ما هو صحيح فلم نجد فيه ما هو على شرطه إلا مواضع يسيره جدا ووجدناه لا يستعمل ذلك إلا حيث يورد ذلك الحديث المعلق بالمعنى كقوله في الطب ويذكر عن بن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم في الرقى بفاتحة الكتاب فإنه أسنده في موضع آخر من طريق عبيد الله بن الأحسن عن بن أبي مليكة عن بن عباس رضي الله عنهما أن نفرا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم مروا بحي فيهم لديع فذر الحديث في رقيتهم للرجل بفاتحة الكتاب وفيه قول النبي صلى الله عليه وسلم لما أخبروه بذلك أن أحق ما أخذتم عليه أجرا كتاب الله وهذا كما ترى لما أورده بالمعنى لم يجزم به إذ ليس في الموصول أنه صلى الله عليه وسلم ذكر الرقية بفاتحة الكتاب إنما فيه أنه لم ينفهم عن فعلهم فاستفيد ذلك من تقريره وأما ما لم يورده في موضع آخر مما أورده بهذه الصيغة فمنه ما هو صحيح إلا أنه ليس على شرطه ومنه ما هو حسن ومنه ما هو ضعيف فرد إلا أن العمل على موافقته ومنه ما هو ضعيف فرد لا جابر له فمثال الأول أنه قال في الصلاة ويذكر عن عبد الله بن السائب قالقرأ النبي صلى

إِنَّ عَلَيْهِ وَسَلَمَ الْمُؤْمِنُونَ فِي صَلَاةِ الصَّبَحِ حَتَّى إِذَا جَاءَ ذِكْرُ مُوسَى وَهَارُونَ أَوْ ذِكْرُ عِيسَى أَخْذَتْهُ سُعْلَةٌ فَرَكِعَ وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيفٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ أَخْرَجَهُ فِي صَحِيفَتِهِ إِلَّا أَنَّ الْبَخَارِيَّ لَمْ يُخْرُجْ لِبَعْضِ رِوَايَتِهِ وَقَالَ فِي الصِّيَامِ وَيُذَكَّرُ عَنْ أَبِي خَالِدٍ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنِ الْحُكْمِ وَمُسْلِمِ الْبَطِينِ وَسَلْمَةَ بْنَ كَهْيَلٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبَيرٍ وَعَطَاءِ وَمَجَاهِدٍ عَنْ بْنِ عَبَّاسٍ قَالَ قَاتِلُ امْرَأَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّ أَخْتِيَ مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صُومٌ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعِيْنِ الْحَدِيثِ وَرِجَالٌ هُدُوْجُهُمْ إِلَيْهِ اسْنَادٌ رِجَالٌ صَحِيفٌ إِلَّا أَنَّ فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا فِي إِسْنَادِهِ وَقَدْ تَفَرَّدَ أَبُو خَالِدٍ سَلِيمَانَ بْنَ حَبَّانَ الْأَحْمَرَ بِهِذَا السِّيَاقِ وَخَالِفُ فِيهِ الْحَفَاظَ مِنْ أَصْحَابِ الْأَعْمَشِ كَمَا سِيَّأَتِيَ بِبِيَانِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَمَثَالُ الثَّانِي وَهُوَ الْحَسْنُ قَوْلُهُ فِي الْبَيْوَعِ وَيُذَكَّرُ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِهِ إِذَا بَعَثْتَ فَكِلْ وَإِذَا ابْتَعَتْ فَاكْتُلْ وَهُدُوْجُهُمْ إِلَيْهِ اسْنَادٌ قَدْ رَوَاهُ الدَّارِقَطَنِيُّ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمَغْفِرَةِ وَهُوَ صَدُوقٌ عَنْ مَنْقَذِ مَوْلَى عَثْمَانَ وَقَدْ وَثَقَ عَنْ عَثْمَانَ بْنِ عَفَانَ وَتَابَعَهُ عَلَيْهِ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيْبِ وَمِنْ طَرِيقِهِ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي الْمَسْنَدِ إِلَّا أَنَّ فِي إِسْنَادِهِ